دليل
المساءلة الاجتماعية
محليا

تم انجاز هذا الدليل من طرف المعهد المغاربي للتنمية المستدامة تحت اشراف فوزي العربي

الفهرس

مقدّمة.....2

مبرّرات إعداد الدليل.....3

العنوان الأوّل – الورشات التكوينية التمهيدية لإعداد الدليل.....3

العنوان الثاني - أشكال المساءلة وتعريفها.....6

أولا:اشكال المساءلة.....6

ثانيا - تعريف المساءلة على المستوى المحلي.....8

العنوان الثالث-مجالات اعتماد اليات المساءلة.....13

أولا-آليات المساءلة الاجتماعية التي نظّمتها مجلّة الجماعات المحليّة.....14

ثانيا- آليات المساءلة الاجتماعية المنظمة بالنصوص الخاصة.....19

ثالثا- آليات المساءلة الاجتماعية الجاري بها العمل بالنظم الديمقراطية.....21

التحديات والتوصيات.....27

الخاتمة.....28

مصادر البحث.....29

مقدّمة:

في إطار العمل على خلق واقع متقدم ونوعي للإدارة الشفافة وتكريس الحوكمة أصبحت الحاجة ملحة للعمل على نشر ثقافة المساءلة الاجتماعية والمساهمة في العمل بها لما تحققه من غايات وما لها من أدوات متعددة، الأمر الذي يسهم في إخضاع أصحاب القرار والمسؤولين للمساءلة عن أفعالهم وقراراتهم وتصرفاتهم في مجال ممارسة الصلاحيات التي أسندها لهم القانون، سيما المتعلقة بإدارة الموارد العامة محليا وجهويا ووطنيا. وشهدت السنوات الأخيرة انتشارا مطردا لمفهوم المسائلة وأصبح من اهتمامات مكوّنات المجتمع المدني ومن بين أهم الوسائل التي تلجأ إليها لغاية تعزيز قدرتها على الإسهام في عملية المشاركة في إدارة الشأن العام والرقي بمستوى خدمات المرفق العام وبلوغ درجة عالية من الجودة وتنمية المجتمع وتحقيق المزيد من الازدهار لبناء المجتمعات التي تعيش فيها. ومن شأن المساءلة الاجتماعية، أن توفر آليات وأدوات مختلفة كثيرة تمكّن من الحدّ من مظاهر الفساد وتعزيز إمكانية النفاذ إلى المعلومات ودعم وسائل الإعلام، وفتح سبل الحوار المجتمعي والتفاعل مع حملات المناصرة وحشد التأييد والمظاهرات السلمية، كما ترتبط المساءلة الاجتماعية، بالتنمية المبنية على الحقوق المدنية والتزام المسؤولين أمام المواطنين.

واعتبارا للأهمية التي اكتسبتها المساءلة الاجتماعية وارتباطها الوثيق بمفهوم مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في أنشطتها ليمتدّ دورهم لمجال جمع المعلومات والمعطيات وصياغة الموازنات وعمليات الرصد والتقييم التشاركية للسياسات والقرارات الصادرة عن السلطة.

وقد سعى المشرّع في دستور 27 جانفي 2014 لوضع أسس السلطة المحلية في إطار تكريس اللامركزية وخّصص لها الباب السابع منه لما يكتسيه دورها من أهمية قصوى وارتباط مباشر بالمواطن لغاية تحقيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية. وفي إطار العمل على تركيز الحوكمة المحلية فقد تمّ سنّ مجلة الجماعات المحلية والتي تضمنت تنظيما دقيقا لآليات الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية.

ولئن شهدت تونس كغيرها من الدول العربية تحركات لمكونات المجتمع المدني في باب العمل على نشر الوعي وثقافة الحوكمة فقد ساهم المعهد المغاربي للتنمية المستدامة وبدعم من مؤسسة المجتمع المفتوح في تكريس المساءلة المجتمعية كأحد أدوات الحوكمة عبر نشر ثقافة المساءلة بتدعيم بناء قدرات أصحاب الحقوق وخاصة الشباب والنشطاء من الجنسين لممارسة المساءلة المجتمعية وتشريك أصحاب السلطة على المستوى المحلي لتعزيز الديمقراطية محليا عبر تنظيم دورات تدريبية وتكوينية مع فئات الشباب والبلديات على مستوى ولايتي منوبة وبنزرت كتجربة نموذجية للتعميم على بقية الجهات لاحقا ، وذلك في سبيل إيجاد تكامل الأدوار بين المواطنين من جهة والبلديات من جهة ثانية وبهدف تحقيق الإصلاح والرفع من درجة المشاركة والشفافية والمسائلة واحترام مبدأ المساواة والعدالة والشرعية وبالتالي الحدّ من آفة الفساد مظاهره وآثاره وإرساء مقومات الحوكمة.

مبرّرات إعداد الدليل

يعدّ هذا الدليل نتاج عمل دؤوب ومتواصل انطلق فيه المعهد المغاربي للتنمية المستدامة من أجل تفعيل آليات المساءلة المجتمعية تعزيزا للديمقراطية ديمقراطية التشاركية في كل من ولايتي منوبة وبنزرت ونظّم عدّة ورشات تشاركية مع الشبَان القادة وممثلي الجمعيات ونشطاء مدنيين ومدونين وصحفيين وامتدّ العمل إلى أصحاب القرار من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء الإدارة البلدية والسلط الأمنية إلى جانب السلط الجهوية.

واعتبارا أنّ الواقع الراهن بيّن وجود خلافات حادّة في المجالس البلدية وضعف استقرارها مما نجم عنه تأثير سلبي على مستوى ثقة المواطن فيها وفي مدى قدرتها على الاستجابة لمطالبه، فإنه أصبح ضرورة ملحّة التفكير في إرساء آليات تقييم الأداء والخدمات المحلية وتحسينها وضمان جودتها لغاية إعادة بناء جسور الثقة بين المتساكنين والمسؤولين المحليين استنادا لمبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة.

الأطراف المعنيين بالدليل

يتوجّه هذا الدليل لجميع المعنيين بالشأن المحلي من بلديات ومكونات المجتمع المدني ومواطنين وخاصة المهتمين بمجال الشفافية والتشاركية والمساءلة.

العنوان الأوّل – الورشات التكوينية التمهيدية لإعداد الدليل

1- ورشة التعريف بمشروع تكريس المساءلة المجتمعية على المستوى المحلي:

في إطار أنشطة المعهد المغاربي للتنمية المستدامة تمّ بتاريخ 19 ديسمبر 2020 تنظيم ورشة تشاركية مع الشبَان القادة والجمعيات بولاية منوبة تمحور موضوعها حول التعريف بمشروع تكريس المساءلة المجتمعية محليا بمنوبة: الجهة الممولة الشريكة، الأهداف، مراحل التنفيذ، الأطراف المعنية (أصحاب السلطة/القرار، أصحاب المصلحة) وتحديد احتياجات شباب المجتمع المدني لتعزيز مشاركتهم في المساءلة المجتمعية، والتعريف بمفاهيم المساءلة المجتمعية والديمقراطية التشاركية والأطراف المتدخلة في ممارسة المساءلة من مجتمع مدني ومواطنين وأصحاب السلطة.

وقد تم تفصيل دور المجتمع المدني في تكريس المساءلة بشكليه: - الدور الرقابي الذي يمارسه على أصحاب السلطة من تتبع وتقييم الأداء بما يساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والوقوف على أولويات المواطنين من ناحية، و-إبلاغ صوت أصحاب الحقوق إلى صناع القرار من خلال أنشطة المناصرة وكسب التأييد والضغط على السلطات من أجل الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة والتأثير في صنع السياسات وتطوير مستوى ونوعية الخدمات من ناحية ثانية، و- الدور التوعوي الذي يقوم على تحسيس المواطنين أو القاعدة الشعبية بأهمية مشاركتها في الحياة العامة.

وتمّ تنظيم ورشة ثانية بولاية بنزرت تناولت نفس المواضيع في إطار تنوع التجارب وانصب اهتمام المشاركين على التركيز على أهمية تكريس حق النفاذ إلى المعلومة: خاصة من خلال تدوين ونشر محاضر الجلسات بين البلدية والمجتمع المدني، واحداث تنسيقية منظَمة للعمل الجمعياتي تكون بمثابة هيكل ينظم عمل مختلف الجمعيات في انجاز المشاريع ذات المصلحة المشتركة وتلتزم بعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للجمعيات الّتي تحافظ على استقلاليّتها وحرّيّة اتّخاذ القرارات المتعلّقة بنشاطها، كما تعمل على التشبيك بين

الجمعيات الناشطة على مستوى الولاية لتبادل الخبرات والاستفادة من الأنشطة المنظّمة من طرف كلّ جمعيّة وخاصة العمل على تحسين التواصل بين المجتمع المدني والبلدية.

2- ورشة مشروع تكريس المساءلة المجتمعية وتطوير الخدمات بشكل تشاركي مع الشباب:

لغاية إكساب الدورات التكوينية القدر الأوفر من الأهمية والنجاعة فقد تمّ بتاريخ 27 ديسمبر 2020 تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أصحاب القرار بستة بلديات من ولاية منوبة (الدندان ودوار هيشر والمرناقية والجديدة وطبربة ومنوبة) وثلاث بلديات من ولاية بنزرت (تينجة وجومين وبنزرت الشمالية) إلى جانب عدد من المندوبيات بالولايتين. . وتمّ التطرّق لثلاثة مسائل هامة تمثلت في تقديم مشروع تكريس المساءلة المجتمعية في كل من بنزرت ومنوبة وحث أصحاب السلطة على الانخراط في عملية المساءلة المجتمعية بالتعاون مع الشباب والبحث عن وسائل تطوير اداء البلديات من أجل الاستجابة لتكريس المساءلة الاجتماعية وتطوير الخدمات بشكل تشاركي مع الشباب.

وفي إطار مواصلة العمل على تكريس المساءلة الاجتماعية فقد نظّم المعهد المغاربي بتاريخ 20 فيفري 2021 بمقره بمنوبة و21 فيفري 2021 ببنزرت لفائدة الشبان القادة من نشطاء مدنيين وممثلي الجمعيات والمدوَنين والصحفيين حول آليات المساءلة المجتمعية حيث تم التعرض لمختلف آليات المساءلة المجتمعية وكيفية توظيفها في الشأن المحلي: 1. الورشة الأولى تناولت أربعة مواضيع أساسية وهي: تهيئة ملعب رياضي وتهيئة سوق بلدي وإحداث منطقة خضراء وتعزيز التواصل والاتصال بين البلدية والمواطنين، في حين الورشة الثانية تعلقت بمواضيع تهيئة ملعب رياضي وتمكين ذوي الإعاقة من الولوج إلى الخدمات ورفع الفضلات.

3- ورشة الحق في النفاذ إلى المعلومة:

لمزيد تكريس المساءلة وتدعيم طرق العمل بها نظّم المعهد بتاريخ 2021/02/27 بمنوبة وفي 28 فيفري 2021 ببنزرت لفائدة الشبان القادة من نشطاء مدنيين وممثلي الجمعيات والمدوَنين والصحفيين ورشتين تكوينيتين حول الحق في النفاذ إلى المعلومة باعتباره وسيلة لتكريس المساءلة ويمكن الأفراد من جمع المعلومات ومن التدقيق والتثبت ومتابعة قرارات المسؤولين وتكريس الشفافية.

4- ورشة الإطار القانوني للجمعيات:

في إطار العمل على الإلمام بمختلف المسائل المتعلقة بالمساءلة المجتمعية فقد نظّم المعهد المغاربي ورشتين تكوينيتين حول الإطار القانوني المنظم للجمعيات (في جزئين أساسيين: تقديم دور الجمعيات وتقديم الإطار القانوني المنظم للجمعيات في تونس): الأولى بتاريخ 06 مارس 2021 بمنوبة والثانية بتاريخ 07 مارس 2021 ببنزرت وتمّ التركيز من طرف المكوّن والمشاركين على الدور التوعوي الذي تلعبه الجمعيات في تأطير المواطنين والدور الرقابي الذي تمارسه على المسؤولين وأصحاب السلطة فهي تقوم بتوجيه وتصحيح المسار وتمثل سلطة بحد ذاتها حيث أنها تمتلك حق الرقابة وتقديم الاقتراحات الا أنها لا تعوض دور مؤسسات الدولة في إيجاد الحلول وبالتالي تلعب دور الوسيط بين الشعب والدولة.

5- مقهى حواري افتراضي حول صناعة القرار:

وافق تاريخ 29 ماي2021 تنظيم مقهى حواري افتراضي لفائدة شابات وشبان ولايتي منوبة وبنزرت ودار النقاش حول عدة مسائل منها مفهوم صناعة القرار في تونس وما شهده من تطور في ظل الصراعات السياسية و المحاصصة الحزبية وإشكالية تنفيذه على المستوى الفعلي خاصة في ظل تواصل توجّس خطر الديكتاتورية على عملية صناعة القرار لحداثة التجربة الديمقراطية التونسية ولعدم إمكانية الإلمام و تشريك جميع الأطراف في اتخاذ القرار وأكّد بعض المشاركين على أنّ صناعة القرار يجب أن تنبع من المجموعة وتعبّر عن إرادة جماعية وإرادة سياسية فعلية.

6- مقهى حواري افتراضي حول آليات المساءلة المجتمعية:

بتاريخ 08 اوت 2021 نظّم المعهد المغاربي للتنمية المستدامة مقهى حواري افتراضي لفائدة شابات وشبان ولايتي منوبة وبنزرت حول آليات المسائلة المجتمعية تخلله نقاش حول الفصل 80 من الدستور التونسي وأهمية تفعيلها لتحقيق الديمقراطية التشاركية. وتنوعت آراء المشاركين وتعدّدت وجهات نظرهم من ضرورة تحقيق مشاركة المواطن في العمل البلدي وإضفاء رقابة على المسؤولين واعتماد مختلف آليات المساءلة من بينها آلية المواطن الرقيب ونظام العرائض والشكاوى وبطاقة التقييم المجتمعي.

7- ورشة حول بطاقة التقييم المواطني:

عملا على تدريب الشابات والشبان القادة على العمل بآليات المسالة تمّ تنظيم ورشة بتاريخ 08 سبتمبر 2021 لفائدة شباب ولاية منوبة حول بطاقة التقييم المواطني. تم التطرّق للتعريف بالمساءلة المجتمعية وأنواعها وبيان إطارها القانوني وتعداد آلياتها. ثمّ تناول التعريف ببطاقة التقييم المواطني والتي تعد أداة فعالة تستخدم لجمع البيانات حول الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة من حيث الجودة والكفاءة وحول قدرتها على تقديم تلك الخدمات بكفاءة وفاعلية عالية وذلك من وجهة نظر المستفيدين منها.

8- ورشة حول التخطيط والإعداد للحملات التحسيسية في إطار المسائلة المجتمعية

نظّم المعهد المغاربي للتنمية المستدامة ورشتين تدريبيتين حول التخطيط والإعداد للحملات التحسيسية في إطار المسائلة المجتمعية الورشة الأولى لفائدة شباب دوار هيشر بتاريخ 17 سبتمبر 2021 والورشة الثانية بتاريخ 18 سبتمبر 2021 لفائدة شباب ولاية بنزرت. وتمّ اعتماد تمارين تطبيقية للتعرف على الجهات الخاضعة للمساءلة ومجال المسائلة تدريب الشباب على طريقة طرح الأسئلة وتحديدها وتخصيصها ومعرفة مسؤولية ومهام كل عضو بلدي والتعريف بالمبادرة المجتمعية وبالمبادرة المجتمعية حول المسائلة وتمّ التأكيد على ضرورة الاهتمام بالمواصفات الجيدة للمبادرات المجتمعية حول المسائلة وأهمها التواصل عبر الصورة، التواصل اللفظي، المشاركة الجماعية، الاستدامة.

9- مقهى افتراضي حول انتظارات الشباب من المسائلة المجتمعية:

نظم المعهد المغاربي للتنمية المستدامة مقهى حواري افتراضي يوم 2021/10/01 جمع كل من شباب دوار هيشر وشباب بنزرت ودار الحوار بينهم حول المسائلة المجتمعية وآلياتها ووسائلها وأهمية الديمقراطية التشاركية ومدى تجاوب البلدية مع المسائلة.

10 – ورشة إعداد مشروع ميثاق المواطن:

بتاريخ 08 و09 و10 أكتوبر 2021 نظّم المعهد المغاربي ندوات وورشات لفائدة أعضاء المجالس البلدية والمكونات المجتمع المدني والشباب بولايتي منوبة وبنزرت حول إعداد ميثاق المواطن. وتمّ في اليوم الأوّل عرض نتائج الاستبيانات وتحديد أولويات الجهات في حين خصّص اليوم الثاني للنقاش حول العمل البلدي وصعوباته تسوية مشكلة صعوبة التواصل بين الطرفين وإعداد وثيقة تشمل ملخص لحاجيات كل منطقة في ولايتي منوبة وبنزرت وتم اختتام أيام العمل باليوم الثالث الذي تمّ خلاله الاتفاق على بنود مشروع ميثاق المواطن بكل جهة في صيغتهما النهائية.

11- ورشة حول الميزانية التشاركية:

لإثراء الزاد المعرفي لأعضاء المجالس البلدية ومكونات المجتمع المدني والشباب بولايتي منوبة وبنزرت تمّ تخصيص ورشة تكوينية حول الميزانية التشاركية أيام 22 و23 و24 أكتوبر 2021 وتمّ التطرّق لمفهوم الحوكمة المحلية وسياقاتها التاريخية والإطار القانوني للتشاركية بين المواطن والمجلس البلدي وخاصة في مسالة اعداد الميزانية التشاركية والضمانات التي تتيح لمكونات المجتمع المدني المساهمة في الميزانية التشاركية على مستوى الإعداد والتنفيذ والتقييم.

العنوان الثاني - أشكال المساءلة وتعريفها

أوّلا – أشكال المساءلة:

عرفت المساءلة من خلال تجارب النظم الديمقراطية عديد الأشكال منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث وعادة تتّخذ المساءلة إحدى الشكلين التاليين:

*المساءلة التقليدية:

1- المساءلة على المستوى السياسي:

وتعتبر المساءلة السياسية من أعرق أشكال المساءلة في النظم الديمقراطية، وتعني إخضاع المسؤول السياسي للرقابة والمحاسبة عن خياراته وقراراته السياسية وتحمّله النتائج المترتبة عنها.

ولها عدّة أشكال من أبرزها مساءلة السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان للسلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة خلال جلسات الاستماع التي تلتئم بطلب من البرلمان في مناقشة قانون المالية كلّ سنة، أو من خلال جلسات الاستماع التي تلتئم بطلب من البرلمان في مناقشة قانون المالية كلّ سنة، أو من خلال اللجان الخاصّة التي يحدثها لمساءلة الحكومة عن ملف ما على غرار ملف حادثة عمدون أو حادثة الرشّ في سليانة.

2- المساءلة على المستوى الإداري:

وهذا الصنف من المساءلة يعدّ من الشكل التقليدي للمساءلة حيث يقوم أساسا على مساءلة الرئيس للمرؤوس أي يقوم المسؤول الأعلى في السلم الوظيفي بمساءلة المسؤول الأدنى منه رتبة. وتستند المساءلة إلى معيار احترام التعليمات والتراتيب الجاري بها العمل بصرامة والمحاسبة القانونية أو التأديبية للمخالفين لهذه الإجراءات.

3- المساءلة القانونية والقضائية:

يمكن أن تتّخذ المساءلة شكلا قانونيا أو قضائيا وتمارس من طرف الهيئات القضائية المختصة بالنّظر في شرعيّة القرارات المتّخذة من الممثّلين القانونيّين للهياكل العمومية من عدمها على غرار الرقابة اللاحقة التي تمارسها محكمة المحاسبات أو المحكمة الإدارية على التصرفات القانونية للجماعات المحليّة.

** المساءلة الحديثة:

4- المساءلة على المستوى الاجتماعي:

وتعدّ شكل من أشكال الحديثة للمساءلة وتتمثل في مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني في متابعة الشأن العامّ على المستويين المحلي والجهوي والوطني، وقيامهم بمساءلة أصحاب القرار عن القرارات التي يتّخذونها والنتائج المترتبة عنها.

ويكتسي هذا الصنف من المساءلة أهمية مميزة لتعلّقه بمشاركة المواطن في مراقبة المسؤولين ويلعب المواطن دور الضامن الأوّل لالتزام أصحاب القرار بتحمّل المسؤوليّات عن قراراتهم.

ونؤكّد على أن المساءلة الاجتماعية والشفافيّة والمشاركة المدنيّة تعدّ مبادئ تقوم عليها الحوكمة أو الحكم الرّشيد وهي آليّات لتفعيلها وأدوات لتنزيلها على أرض الواقع ويكون ذلك بـــ**"ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة كافّة المواطنين وحقوقهم وواجباتهم".**

ثانيا ـ تعريف المساءلة على المستوى المحلي:

يمكن تعريف المساءلة على المستوى المحلي بأنّها: **" مجموعة المؤسّسات والآليّات والمسارات الّتي تسمح للمواطنين ولمجموعات المواطنين بالتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم، بفض خلافاتهم بممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلّي".**

وتشكّل المساءلة على المستوى المحلي ضمانة أساسية لبناء ديمقراطية فعّالة تكمّل الديمقراطيّة التمثيلية- التي تفترض اختيار المواطنين والمواطنات لممثليهم وتفويضهم كليّا لأخذ القرارات التي يرونها مناسبة- والمرور إلى إدارة الحكم بصفة تشاركيّة مع الحفاظ عل الحق في مساءلة من تمّ انتخابهم لإدارة الحكم.

وتستوجب الحوكمة المرور بالمساءلة الاجتماعية لأصحاب القرار ومن الضروري العمل على إيجاد تمثيل شعبيّ واسع ومشاركة مدنيّ فعليّة.

وفي نفس السياق لا مجال للحديث عن مشاركة مدنيّة دون الحفاظ على المساواة بين المواطنين والمواطنات في النفاذ إلى المعلومات الخاصّة بالشأن العامّ والمتعلّقة بالمصالح التي يريدون الدفاع عنها بصفة دقيقة وفي الوقت المناسب، وبعبارة أوضح دون تفعيل مبدأ الشفافيّة.

وعليه تتوضّح العلاقة المترابطة بين كلّ من مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة الاجتماعية لإعلاء راية الحوكمة.

وفي هذا الإطار يجوز تعريف جملة المفاهيم المجاورة للمساءلة كما يلي:

الشفافيّة: هي من الأسس التي تقوم عليها الحوكمة والتي تفتح المجال للمواطنين والمواطنات بالولوج إلى المعلومات الدقيقة التي تسمح لهم بممارسة الرقابة والمساءلة لأصحاب القرار وتضمن من جهة أخرى المساواة بينهم في التحصّل على المعلومات الدقيقة التي تسمح لهم بممارسة الرقابة والمساءلة لأصحاب القرار وتضمن من جهة أخرى المساواة بينهم في التحصّل على المعلومات التي من شأنها الحفاظ على مصالحهم وتعرّف الشفافيّة دوليّا بكونها:

وقد كرّس المشرع التونسي الشفافية من خلال الحق في النفاذ إلى المعلومة بمقتضى الفصل 32 من الدستور والقانون عدد 22 لسنة 2016 المنظّم لحق للنفاذ إلى المعلومة والذي ضمانا لــ"تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة، وخاصّة فيما يتعلّق بالمرفق العامّ".

وتقتضي الحوكمة المحلية تفعيل مبدأ الشفافية من خلال تمكين المواطنين والمواطنات من المعلومات التي من شأنها أن تخول لهم مشاركة فعّالة وواضحة المعالم ومساءلة أصحاب القرار المحلّي عن طرق تسيير الشأن المحلي ومختلف القرارات الصادرة عنهم.

وقد نظّم الفصل 75 من مجلة الجماعات المحليّة مبادئ تسيير المرافق العمومية وجاءت عباراته صريحة في هذا الإطار، إذ اقتضى أنّه:

"يقوم تسيير كل المرافق العمومية المحلية على المبادئ والقواعد التالية:
المساواة بين مستعمليها والمتعاقدين معها،
استمرارية الخدمات،
التأقلم،

التنمية المستدامة،
الشفافية،
المساءلة،
الحياد،
النزاهة،
النجاعة والمحافظة على المال العام،
الحوكمة المفتوحة."

الديمقراطية التشاركية:

هي مجموعة الأدوات والآليات التي تهدف إلى تشريك المواطنين والمواطنات في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات العمومية ومراقبة طرق التسيير الإداري والتصرف المالي. وتشمل المشاركة مكونات المجتمع المدنيّ ومختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وتتبلور المشاركة من خلال عدّة آليات بدءا الإعلام ومرورا بالاستشارة والتشاور وصولا لاتخاذ القرار بصفة مباشرة.

"تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".

ومن الملاحظ أنّ المشرّع التونسي عمل على تكريس الديمقراطية التشاركية في إطار السلطة المحلية، كما تم تكريس بعض آليات الديمقراطية التشاركية صلب مجلّة الجماعات المحلية، هذا ويحيل الفصل 29 من المجلة إلى وجوب إصدار أمر يتعلّق بضبط نظام نموذجي آليات الديمقراطية التشاركيّة المتعلّقة بإعداد برامج التهيئة والتنمية العمرانيّة.

مفهوم المساءلة الاجتماعية:

يعرّف البنك الدولي المساءلة الاجتماعية كالآتي:

" تشير المساءلة إلى المجموعة العريضة من الإجراءات والآليات التي يمكن للمواطنين استخدامها في مساءلة الدولة. وتقتضي المساءلة التزام القائمين بالخضوع لمختلف طلبات الاستيضاح والتعليل والتبرير المتعلّقة بقراراتهم واختياراتهم وتحمل المسؤولية عنها."

وملخص القول أنّ المساءلة الاجتماعية تستند إلى مشاركة المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني والإعلام في الشأن العام ومطالبتهم لأصحاب القرار وطنيّا كان أو جهويا أو محليّا بتقديم مبرّرات الأعمال المنجزة والتصرفات المتعلقة بتسيير المرفق العمومي والتزام هؤلاء من جهتهم بالإصغاء لجهات المساءلة وقبول النقد وتحمّل نتائج الأعمال التي قاموا بها.

ما هي مزايا اعتماد المساءلة الاجتماعية على المستوى المحلّي؟

*** تكريس الحوكمة الرشيدة:**

- المساءلة الاجتماعية آلية عملية لتكريس الحوكمة.

- تثمين حسن أداء المسؤولين وبيان هناته لغاية تحسين وتحقيق أعلى درجة من الجودة.

- تشريك المواطن في عمليّة أخذ القرارات على المستوى المحلي.

- بناء علاقات ثقة بين المواطن والمسؤول من خلال التواصل المستمرّ مع المواطن والاستجابة لتطلعاته.

*** تحسين فعالية الخدمات المقدمة ومستواها وتطوير أساليب التسيير والتصرف لضمان النجاعة:**

- تقريب وجهات النظر بين تطلعات المواطن بخصوص الخدمات المحلية وبين نظرة صاحب القرار لما يقدّمه من خدمات،

- تكريس التعاون من خلال تبادل وجهات النظر بين مسدي الخدمات ومتلقيها مما ييسّر تقييمها وتحسينها والاستجابة للانتظارات والعمل على التطوّر المستمر.

*** بناء مناخ ثقة وتكامل وتحميل مسؤولية متبادل بين المواطنين وأصحاب القرار:**

- ضمان أكبر شفافية في عمليّة صنع القرار المحلّي وتجنّب الغموض في التسيير من خلال اطلاع المواطن على مواطن الخلل والعقبات وتشريكه في مسار تذليلها،

- ضمان تشريك فاعل للمواطن ونتائج فعّالة ومؤثرة في الشأن المحلّي ممّا يعزّز الثقة في القرارات المتّخذة،

- التشارك في تحمّل المسؤوليّات وتنظيم التشاركية بين المواطن والمسؤول وتقاسم المهام في إطار التعاون والتنسيق والتكامل.

المساءلة في القانون التونسي:

عمل المشرع التونسي على إدراج المساءلة في أحكام دستور 27 جانفي 2014 من خلال:

- الفصل 15 إذ نصّص على أن الإدارة تعمل كمرفق عمومي وفق قواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- الفصل 130 الذي أرسى هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتي من بين مهامها الرئيسية العمل على تكريس اعتماد مبادئ الحوكمة في تسيير المرفق العام.

وتضمّنت مجلّة الجماعات المحليّة تكريسا صريحا لمبدأ المساءلة وجاء في باب -شرح الأسباب- إلى أنّ الهدف الرئيسي من وضع المجلّة هو "إرساء منظومة تكرس التسيير الديمقراطي والشفافية والنزاهة والمشاركة الفعلية للمواطنين والمجتمع المدني والمساءلة."

ويخضع إلى مبدأ المساءلة كلّ من الإدارة البلدية والمجلس البلدي على حدّ السواء في إدارة المرفق العمومي. حيث "تحرص الإدارة البلدية على خدمة المتساكنين في إطار تطبيق القانون وفق مبدأ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام، كما يعدّ التأخير في إسداء الخدمات دون وجه حقّ خطأ يمكن أن يرتقي إلى مستوى الخطأ الجسيم الموجب للمساءلة حسب القانون.

وينطبق إخضاع أعمال الإدارة إلى التسيير حسب مبدأ المساءلة على كلّ أصناف الجماعات المحلية سواء كانت بلديات أو جهات أو أقاليم.

ومن بين الآليات والوسائل المكرّسة بمجلّة الجماعات المحليّة أو غيرها من النصوص نجد:

1*سجل آراء وتساؤلات المتساكنين والمجتمع المدني والإجابات عنها:

الفصل 30- تمسك الجماعة المحلية سجلا يتضمن مكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن المحلي بناء على طلبها. كما تمسك وجوبا سجلا خاصا بآراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني والإجابات عنها. ويمكن اعتماد منظومة الكترونية نفس السجل.

ويقدم في مفتتح كل جلسة لمجلس الجماعة المحلية ملخص للملاحظات ومآلها.

الأمر عدد 401 لسنة 2019 المتعلق بضبط إجراءات مسك السجلات الخاصة بالمتساكنين والمجتمع المدني والنشر على المواقع الالكترونية.

2*الجلسات العلنيّة.

الفصل 35- يمكن للمجالس البلدية والجهوية أن تقرر بأغلبية أعضائها تنظيم لقاءات علنية مع المتساكنين يتم خلالها تقديم إيضاحات من المجلس ومقترحات من المتساكنين خاصة قبل اتخاذ القرارات التالية: مراجعة المعاليم المحلية، إبرام عقود التعاون والشراكة، المساهمة في إنشاء منشآت عمومية، إبرام اتفاقيات تعاون مع السلط المركزية، تكليف جماعة محلية أخرى بصلاحيات من متعلقات الجماعة أو قبول التعهد بصلاحيات تعود لجماعة محلية أخرى، التصرف في الأملاك العمومية، القرارات الترتيبية للمجالس المحلية، اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي، تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات. كما يمكن تنظيم الجلسة عند إيداع طلب معلل من قبل 5 بالمائة من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل. وفي هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ إيداع الطلب.

3* لجان متابعة سير المرافق العامّة المشتركة

الفصل 78- للجماعة المحلية، بناء على طلب من مكونات المجتمع المدني، إحداث لجنة خاصة تشمل إلى جانب أعضاء من المجلس ومن إدارتها ممثلين عن مكونات المجتمع المدني لمتابعة سير المرافق العامة دون التدخل في تسييرها. وترفع هذه اللجنة تقارير لمجلس الجماعة المحلية.

4*استبيان تقييم المرافق العمومية

الفصل 78 كما للجماعة المحلية أن تستبين مستعملي أحد المرافق العامة المحلية حول سير المرفق وطرق التصرف فيه بواسطة استمارة تتمّ في صياغتها وفي دراسة نتائجها مراعاة مقتضيات الشفافية والموضوعية والاستقلالية. وتنشر نتائج الاستبيان بكلّ الوسائل المتاحة.

5*المواطن الرقيب

الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 مؤرخ في 25 ديسمبر 2018 يتعلق بإتمام الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العامة للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

6* ميثاق المواطن

المنشور عدد 17 لسنة 2019 مؤرخ في 5 أوت 2019 حول تحسين جودة الخدمات الإدارية عبر آلية ميثاق المواطن.

العنوان الثالث: مجالات اعتماد آليات المساءلة

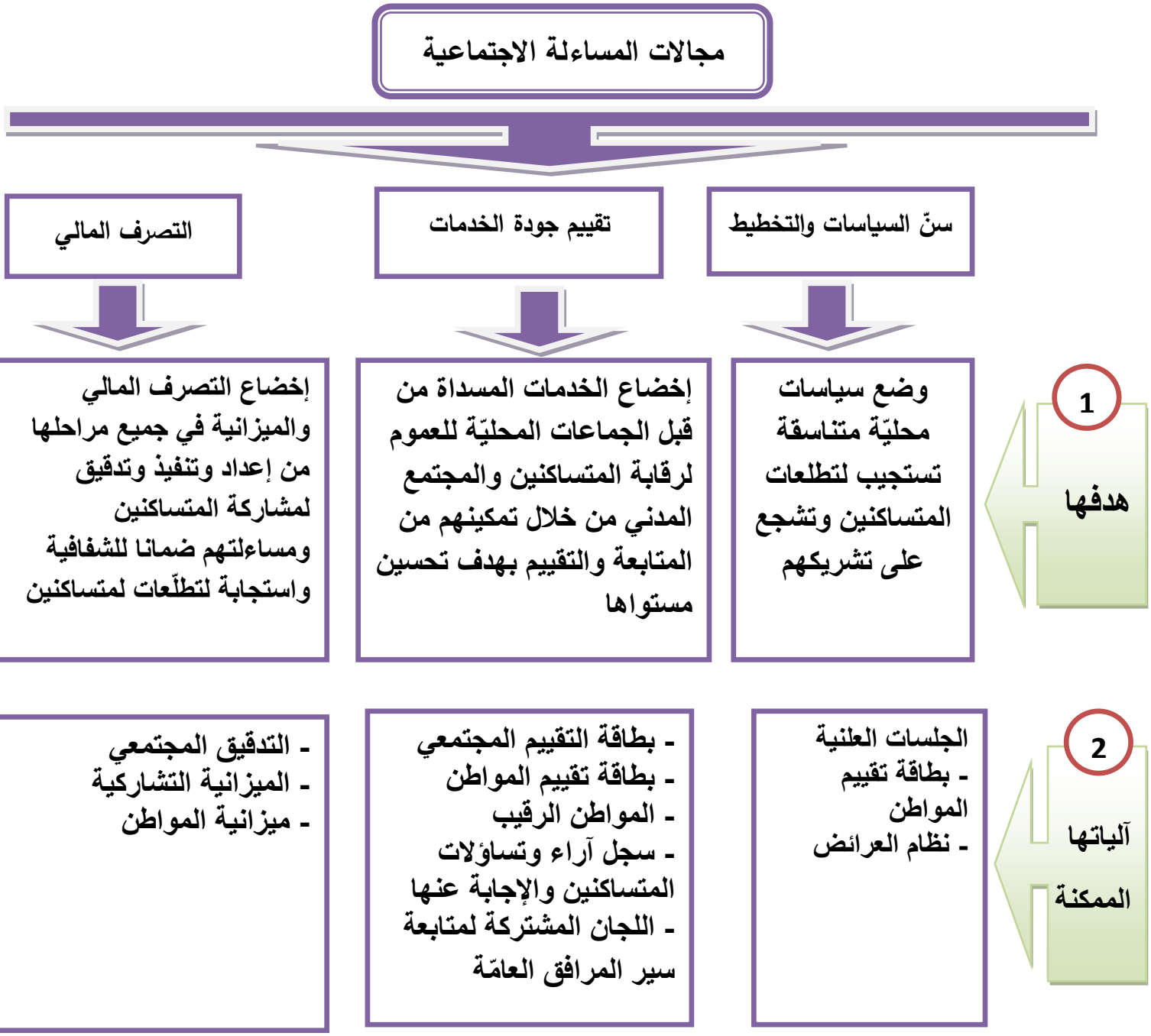

ـ آليات المساءلة الاجتماعية:

يوجد ثلاث أصناف من آليات المساءلة الاجتماعية وهي كالآتي:

أوّلا- آليات المساءلة الاجتماعية التي نظّمتها مجلّة الجماعات المحليّة

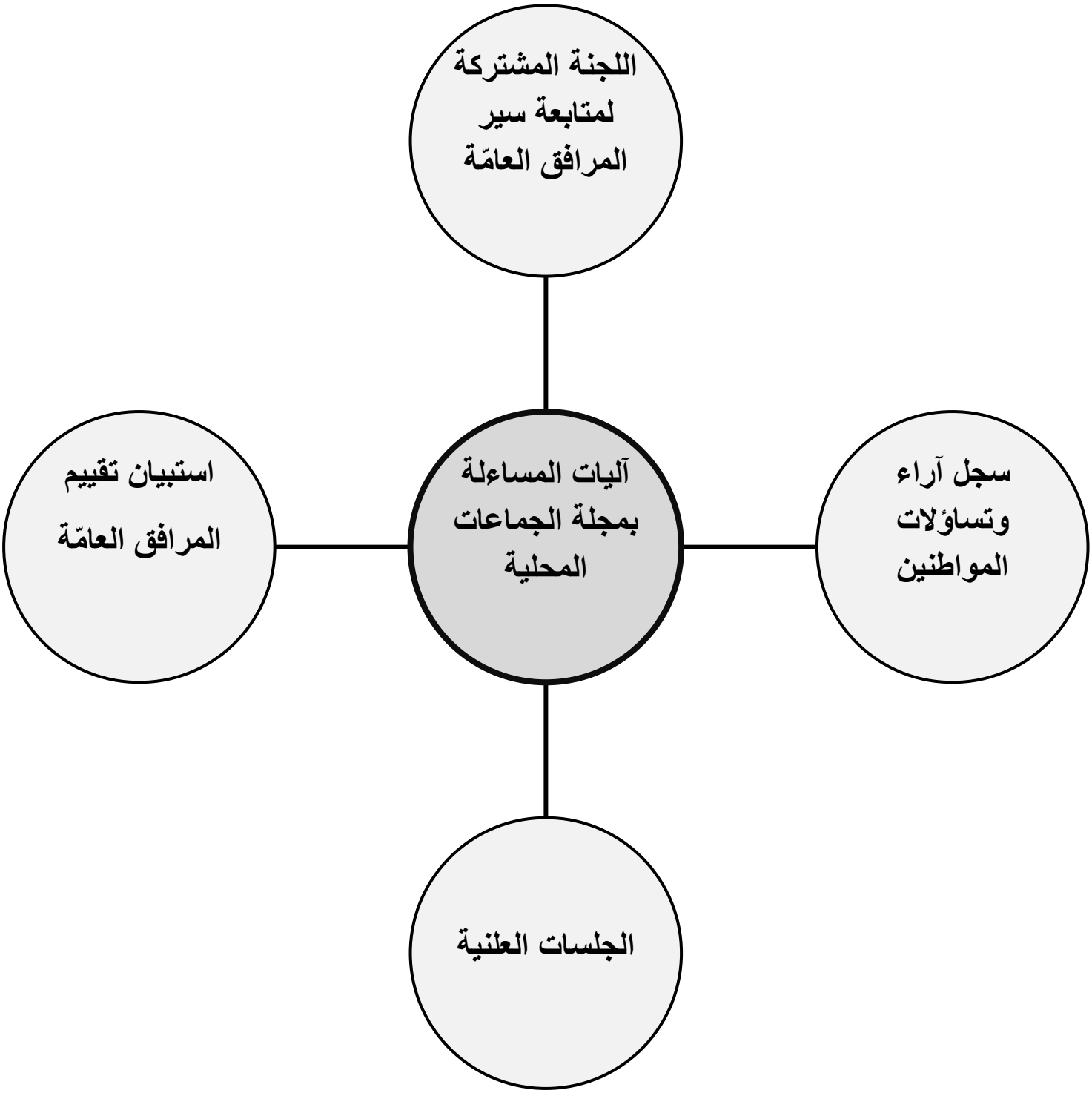

1- اللجنة المشتركة لمتابعة سير المرافق العامّة:

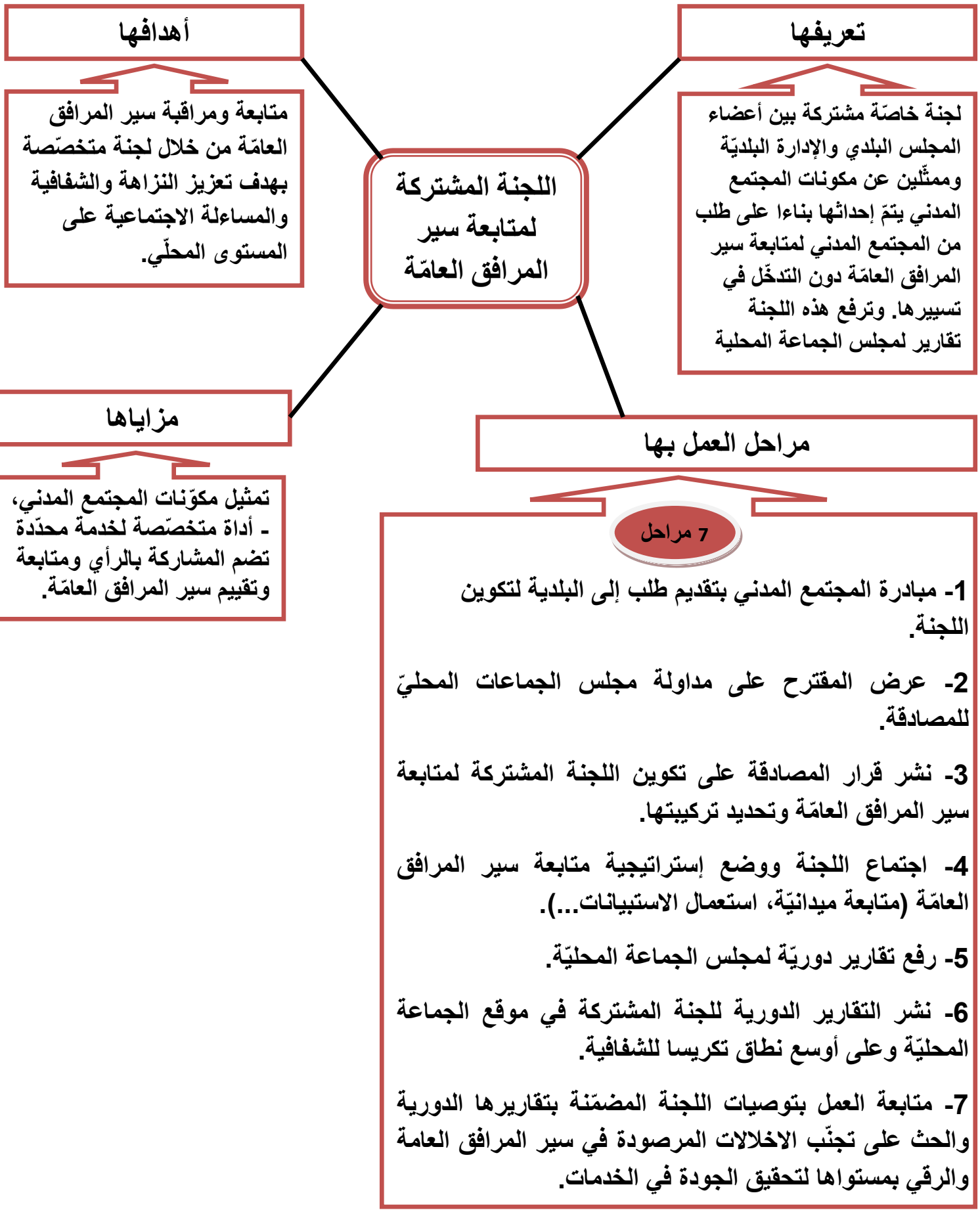

2- سجل آراء وتساؤلات المواطنين والمجتمع المدني والإجابة عنها

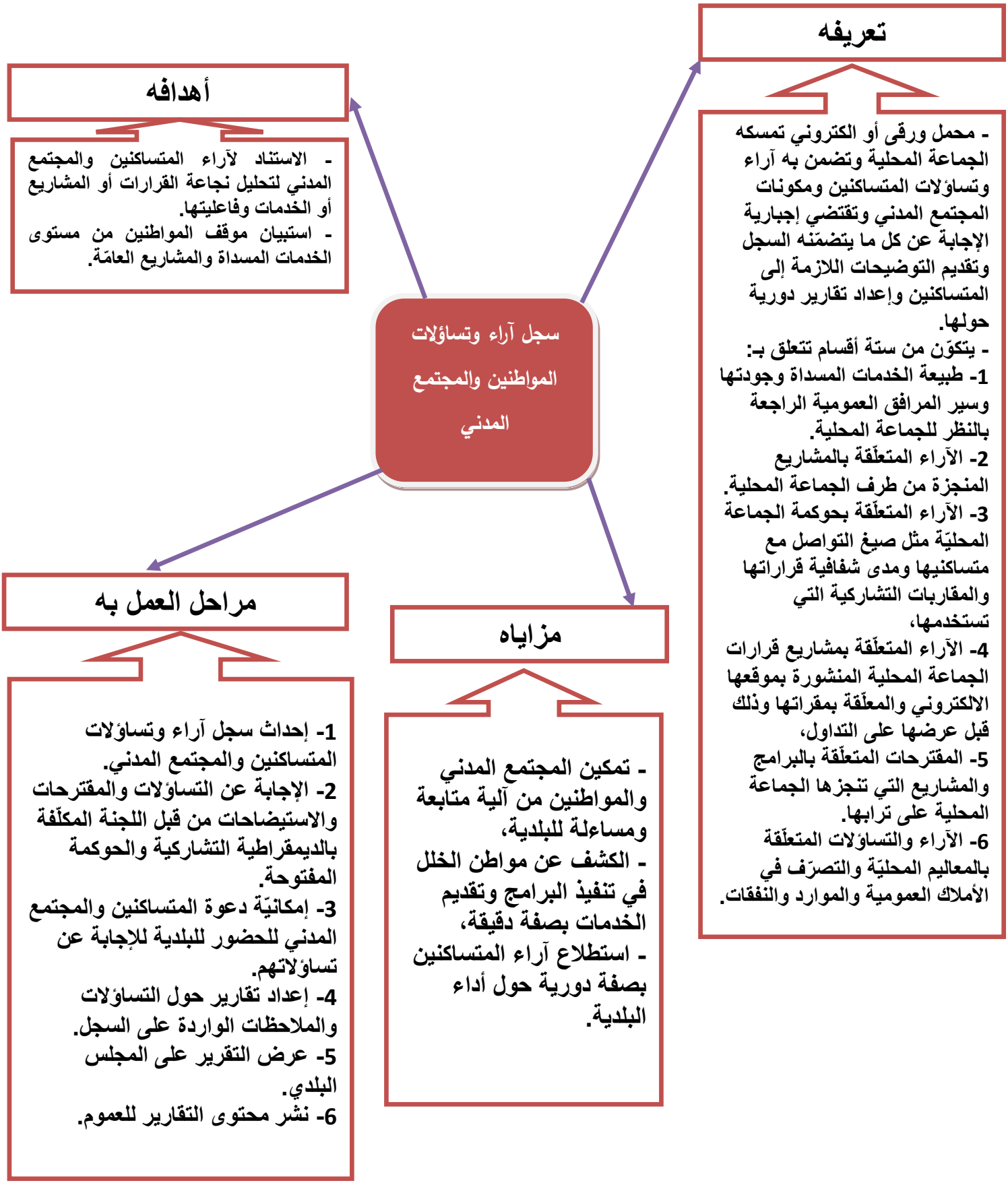

3- الجلسات العلنية

الجلسات العلنية

تعريفها

اجتماعات علنيّة تنعقد إمّا بمبادرة من المجلس البلدي أو بمبادرة من المتساكنين وتهدف هذه الجلسات إلى تقديم إيضاحات من المجلس ومقترحات من المواطنين قبل اتخاذ القرارات، وتكون في مجالات مراجعة المعاليم المحليّة، إبرام عقود التعاون والشراكة، المساهمة في إنشاء منشآت عمومية...

أهدافها

- مساءلة المجلس البلدي حول القرارات التي يعتزم اتخاذها.
- استشارة المتساكنين حول مواضيع خلافيّة وذات أهمية قصوى.
- تلقي ردود أفعال المتساكنين حول مشاريع قرارات المجلس البلدي.
- صياغة القرارات بصفة تشاركية.

مزاياها

- تكريس المساءلة الاجتماعية في مرحلة التخطيط للقرارات
- تقريب قرارات المجالس البلدية من تطلعات المتساكنين.

مراحل العمل بها

* مرحلة التحضير:
- إعداد جدول أعمال الجلسة العلنيّة.
- جمع المعلومات حول مواضيع الجلسة العلنية.
- تحديد تاريخ الجلسات مكان انعقادها.
- إعداد الجلسة العلنية وإعلام المتساكنين والمجتمع المدني بموعدها وجدول أعمالها

** مرحلة التنفيذ:
- شرح الغرض من عقدها وتقديم المعلومات المتعلّقة بموضوع الجلسة للحضور والمشاركة في أعمالها.
- تلقّي مقترحات المشاركين الحاضرين من متساكنين ومجتمع مدني.

*** مرحلة إعداد تقرير أو محضر الجلسة:
- صياغة محضر الجلسة العلنيّة مع التثبت من إدراج التوصيات.
- نشر المحضر أو التقرير.

4- استبيان تقييم المرافق العامّة

ثانيا- آليات المساءلة الاجتماعية المنظمة بالنصوص الخاصة:

1- ميثاق المواطن:

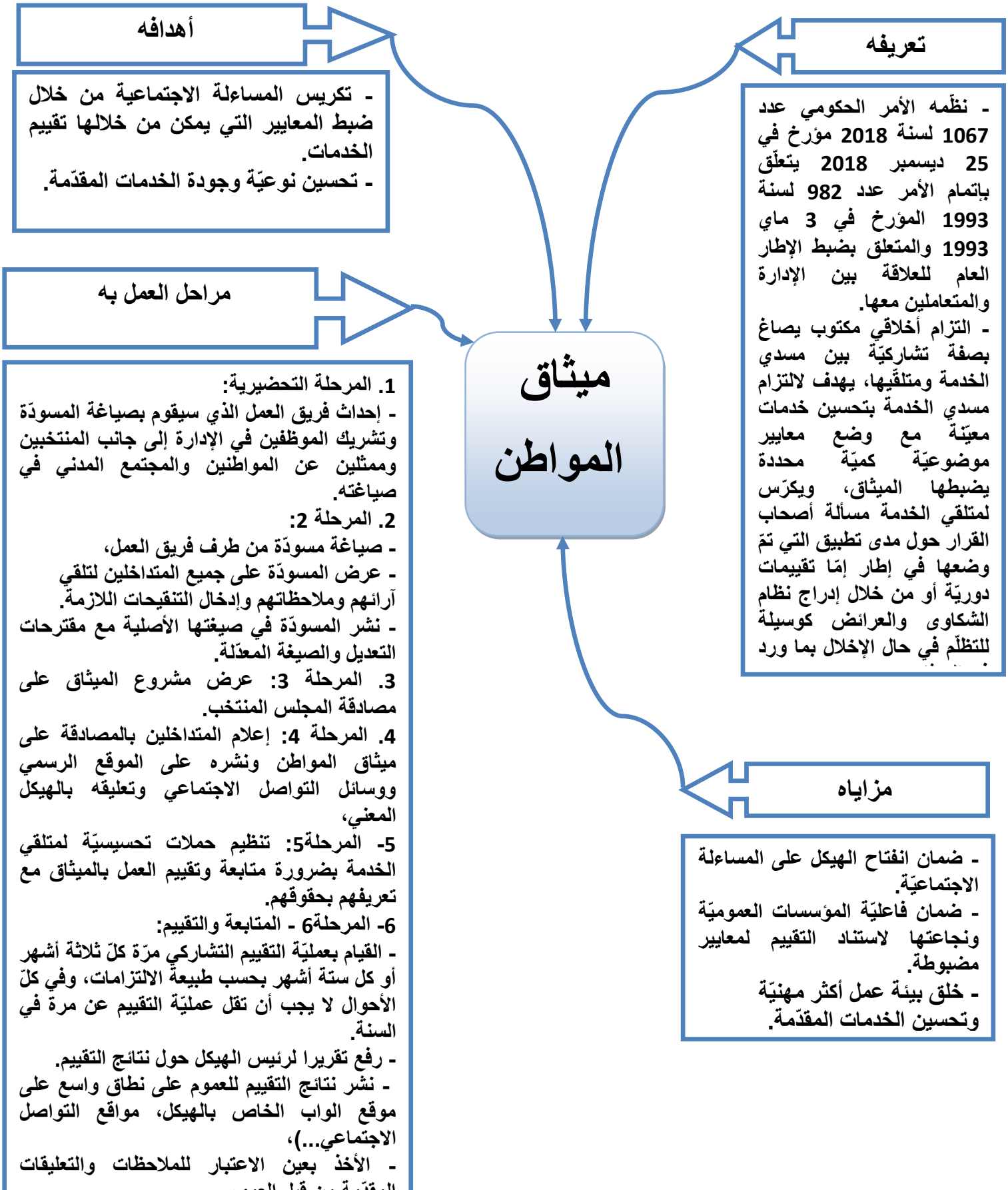

2- المواطن الرقيب

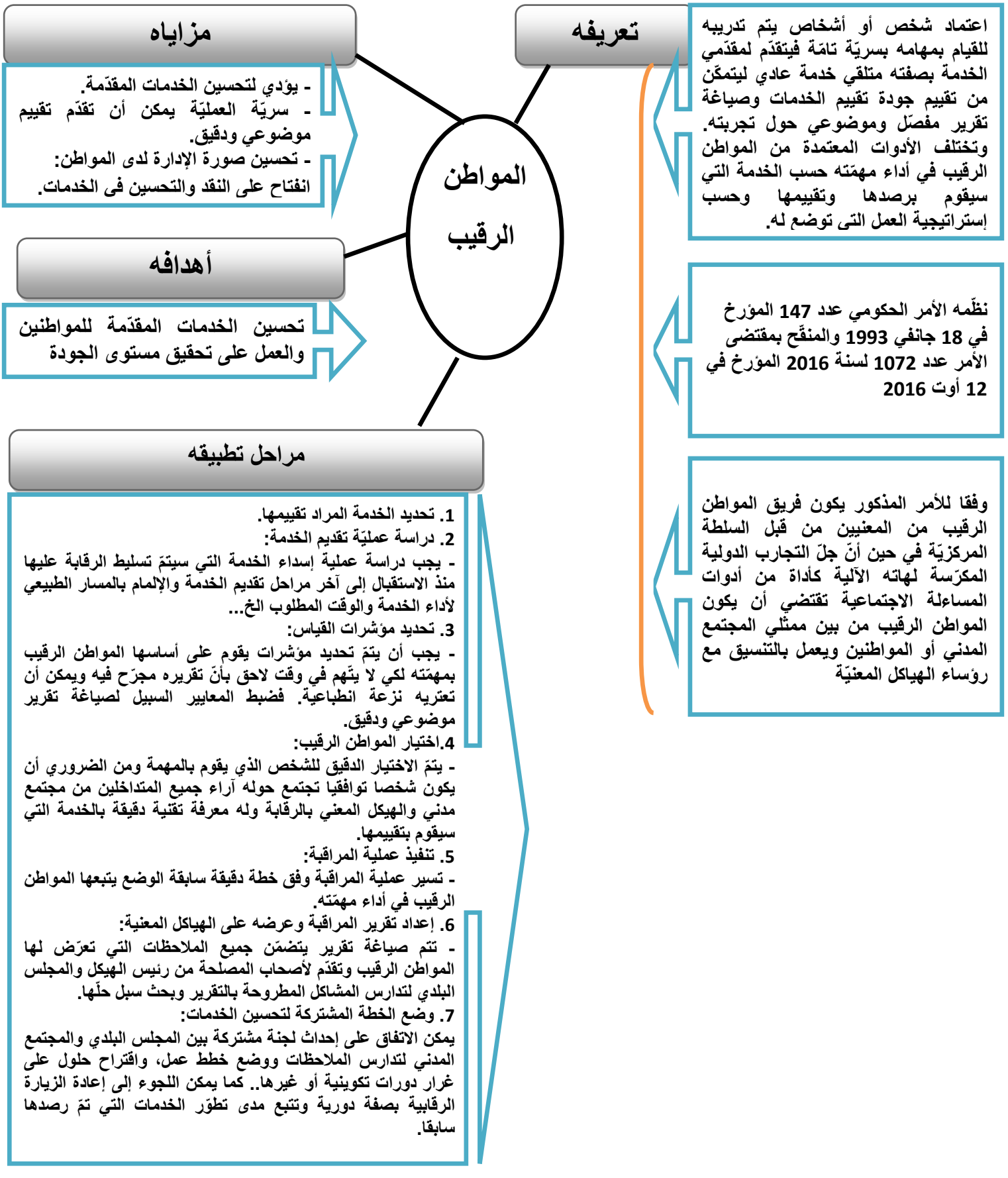

ثالثا- آليات المساءلة الاجتماعية الجاري بها العمل بالنظم الديمقراطية:

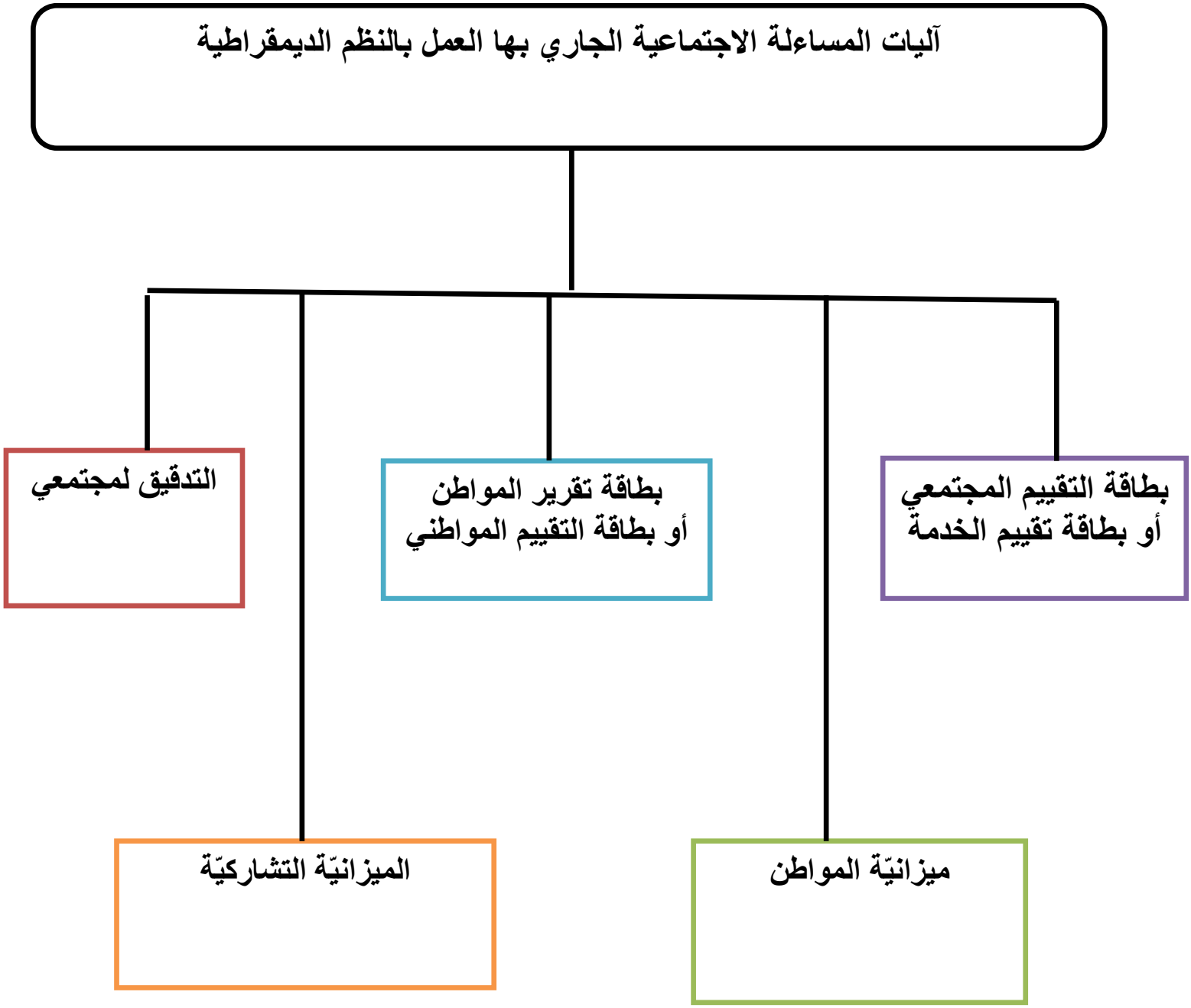

1- بطاقة التقييم المجتمعي أو بطاقة تقييم الخدمة

اللجنة المشتركة لمتابعة سير المرافق العامّة

تعريفها

آلية تشريك المواطنين وتأكيد الشفافية، والمساءلة، واتخاذ القرارات بناء على معلومات دقيقة وكافية، وتجمع بين المتساكنين ومكونات المجتمع المدني والإدارة والمجلس البلدي في اجتماعات عامّة بغرض تحديد الإشكاليات التي تواجه عملية تقديم الخدمة ووضع تصوّرات دقيقة لتجاوزها.

أهدافها

- تقييم الخدمات المتفق عليها بين أصحاب القرار المحلّي بصفتهم مسدي الخدمات من ناحية والمواطنين والمجتمع المدني بصفتهم المستفيدين من الخدمات من ناحية ثانية.
- إيجاد الحلول لتجاوز النقائص المتعلقة بالخدمات التي تمّ تحديدها وتقييمها بغرض تحسينها.

مراحل العمل بها

1. إعداد بطاقة متابعة المشاغل والمشاكل:
- جمع بيانات الجهات المشاركة في تقديم الخدمة،
- مشاركة البيانات والمعلومات،
- التحقق من صحة البيانات،
- صياغة المؤشرات،
- تسجيل البيانات على نماذج موحدة،

2. إعداد بطاقة التقييم:
- اختيار المؤشرات بنهج تشاركي بين مختلف الجهات المتدخلة،
- تقييم الأداء من خلال مجموعات مختلفة من المواطنين،
- مشاركة ومناقشة التقييمات المختلفة بين المجموعات،
- التحقق من موضوعية التقييم للدرجات شديدة الارتفاع أو الانخفاض،
- جمع مقترحات تحسين الجودة،

3. إعداد بطاقة التقييم الذاتي
- اختيار المؤشرات بنهج تشاركي
- تقييم الأداء
- التحقق من موضوعية التقييم لدرجات شديدة الارتفاع أو الانخفاض،
. جمع مقترحات تحسين الجودة

4. لقاء ممثلي الأطراف المختلفة
- عرض نتائج البطاقات الثلاث،
- فتح المجال للحوار وتبادل التعقيب على النتائج
- إعداد خطة عمل لتحسين الخدمة بناءا على المعطيات المستنتجة

5. متابعة تنفيذ الخطّة:
- تقييم النتائج باستعمال نفس الأداة كلّ ستة أشهر،
- اعتماد التغيّرات الناجحة والفعالة.

مزاياها

- وضع خطط مشتركة لإيجاد حلول للمشاكل المتعلّقة بالخدمة.
- تفعيل المساءلة من جانب المنتفع من الخدمة (المواطنين والمجتمع المدني).
- تشجيع المشاركة والتعاون بين مسدي الخدمة والمنتفعين منها.
- توضيح معايير تقييم الخدمات ووضع معايير واقعيّة وأهداف محددة بصفة مشتركة.
- فهم أفضل لحاجيات المستفيدين من الخدمة.
- تحسين مستوى أداء الخدمات من الجماعة المحلية.
- بناء الثقة بين المجتمع المدني والمواطنين وأصحاب القرار على المستوى المحلي.

2- بطاقة تقرير المواطن أو بطاقة التقييم المواطني

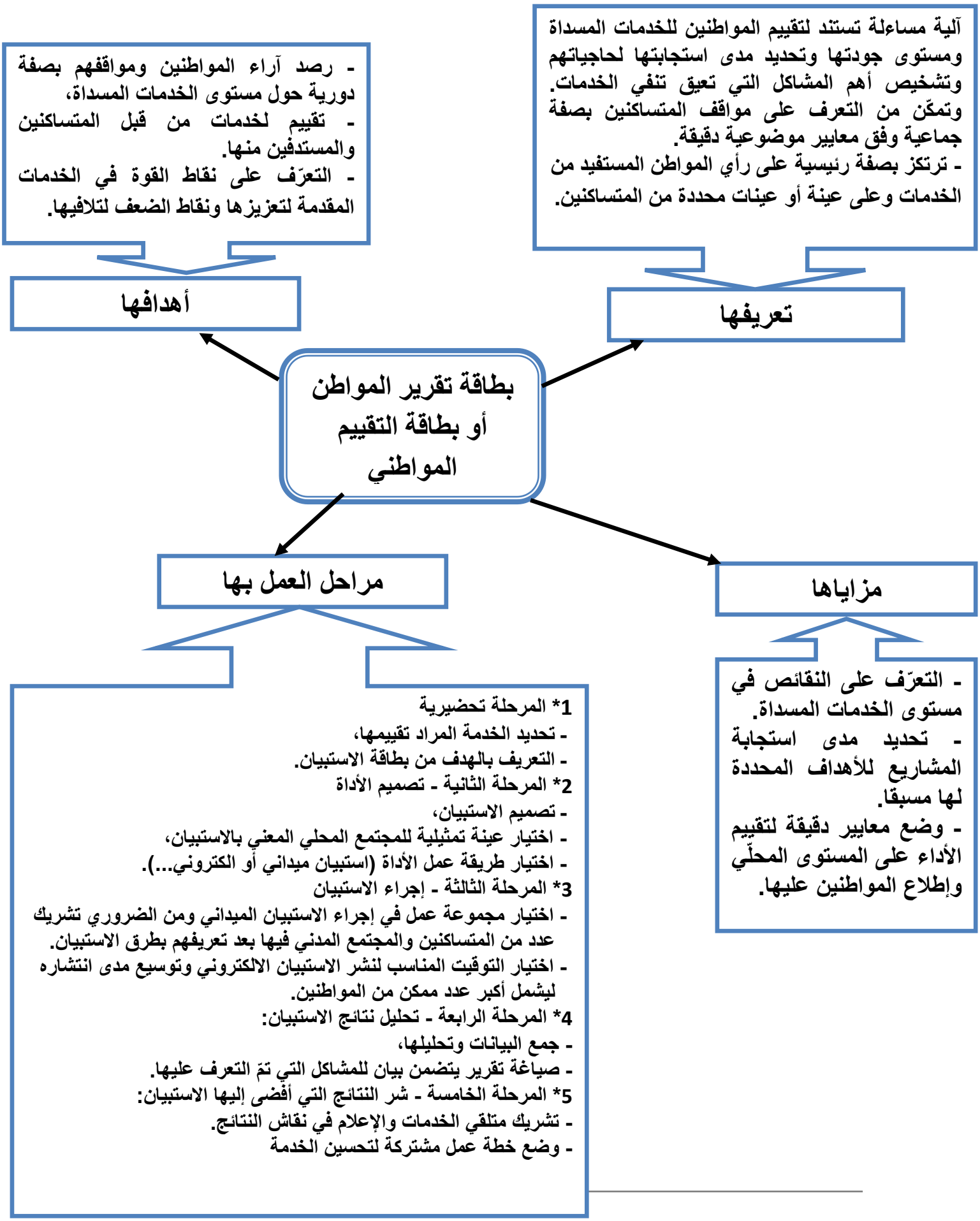

3- التدقيق المجتمعي

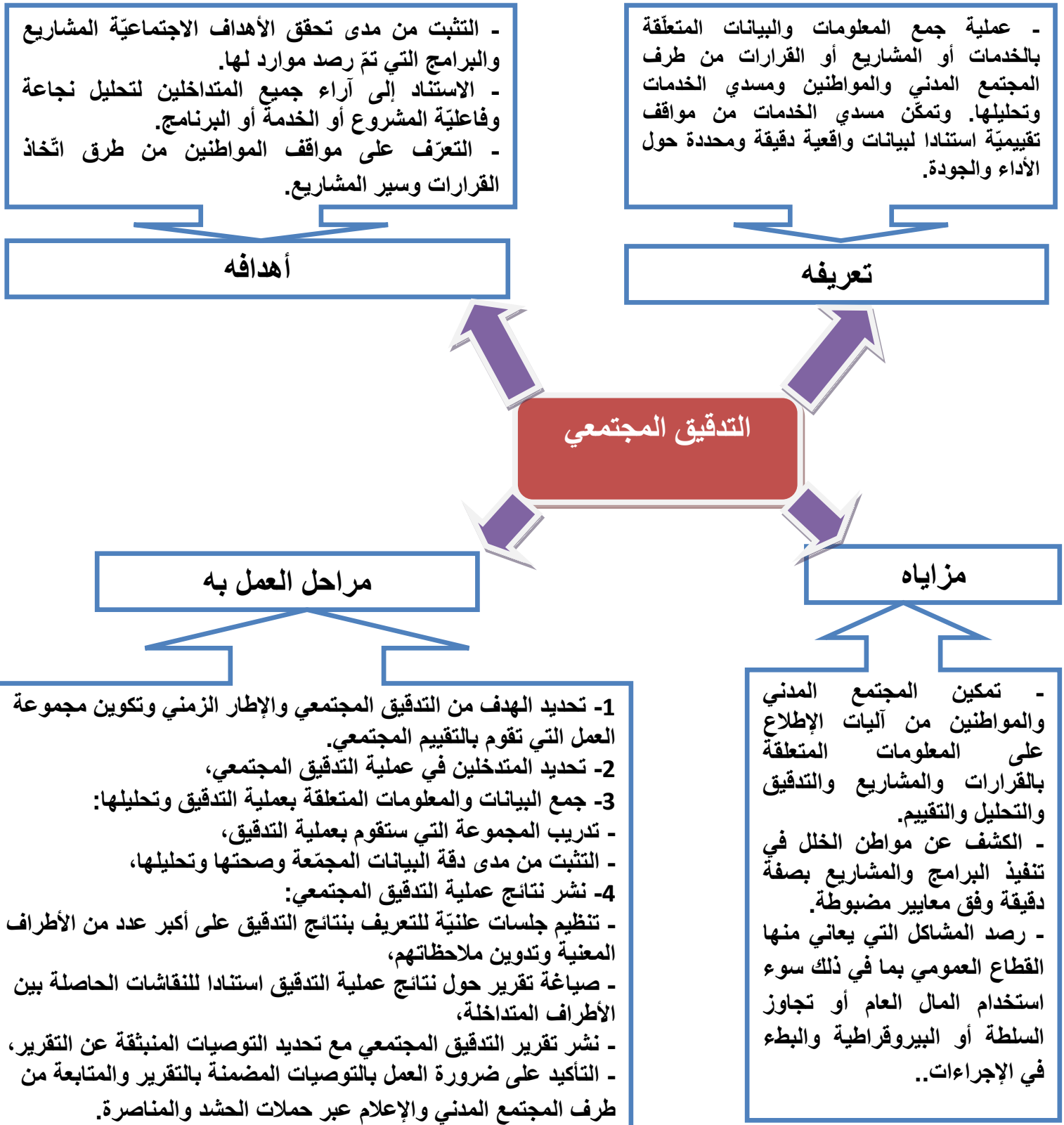

4- ميزانيّة المواطن:

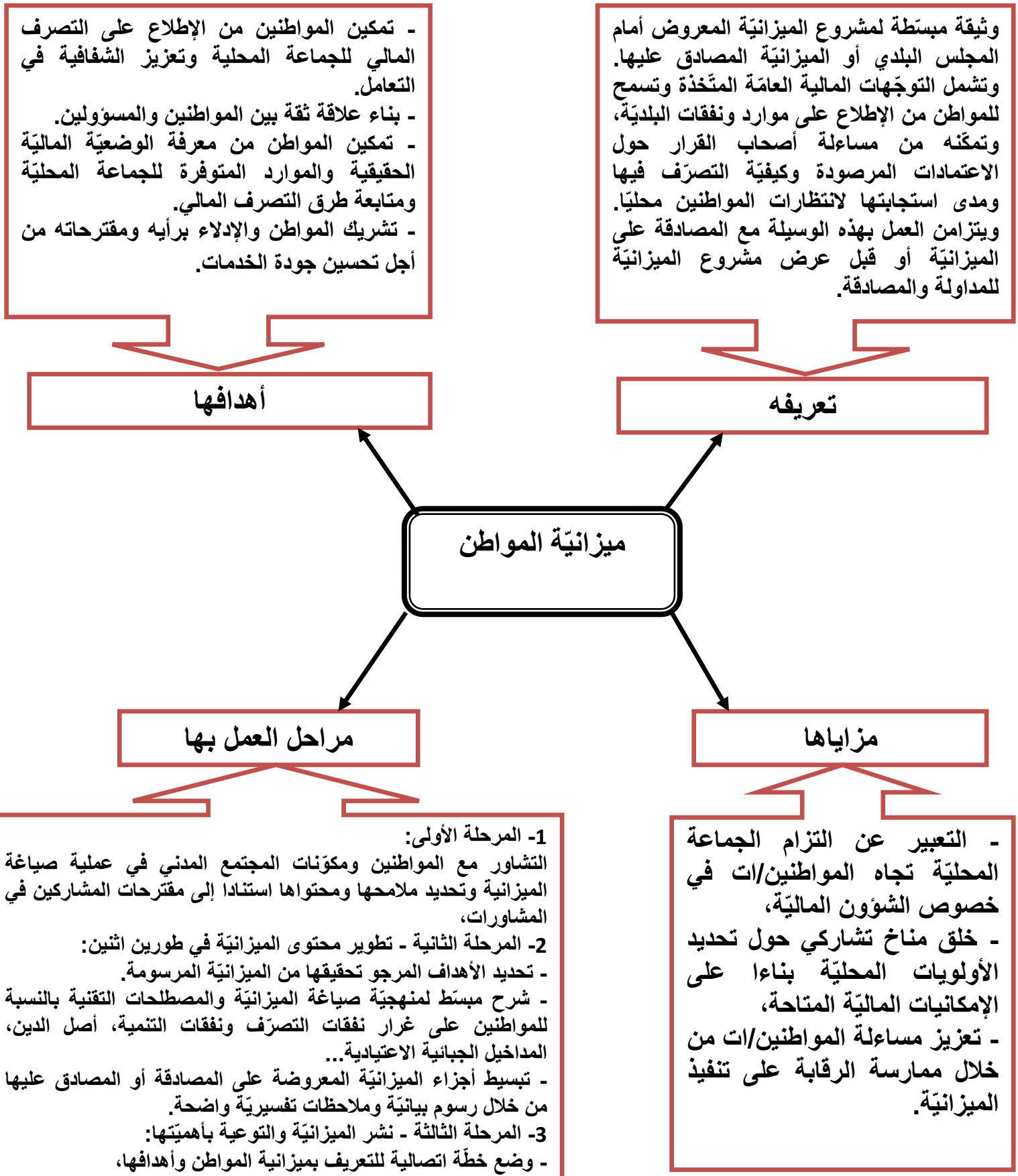

5- الميزانيّة التشاركيّة:

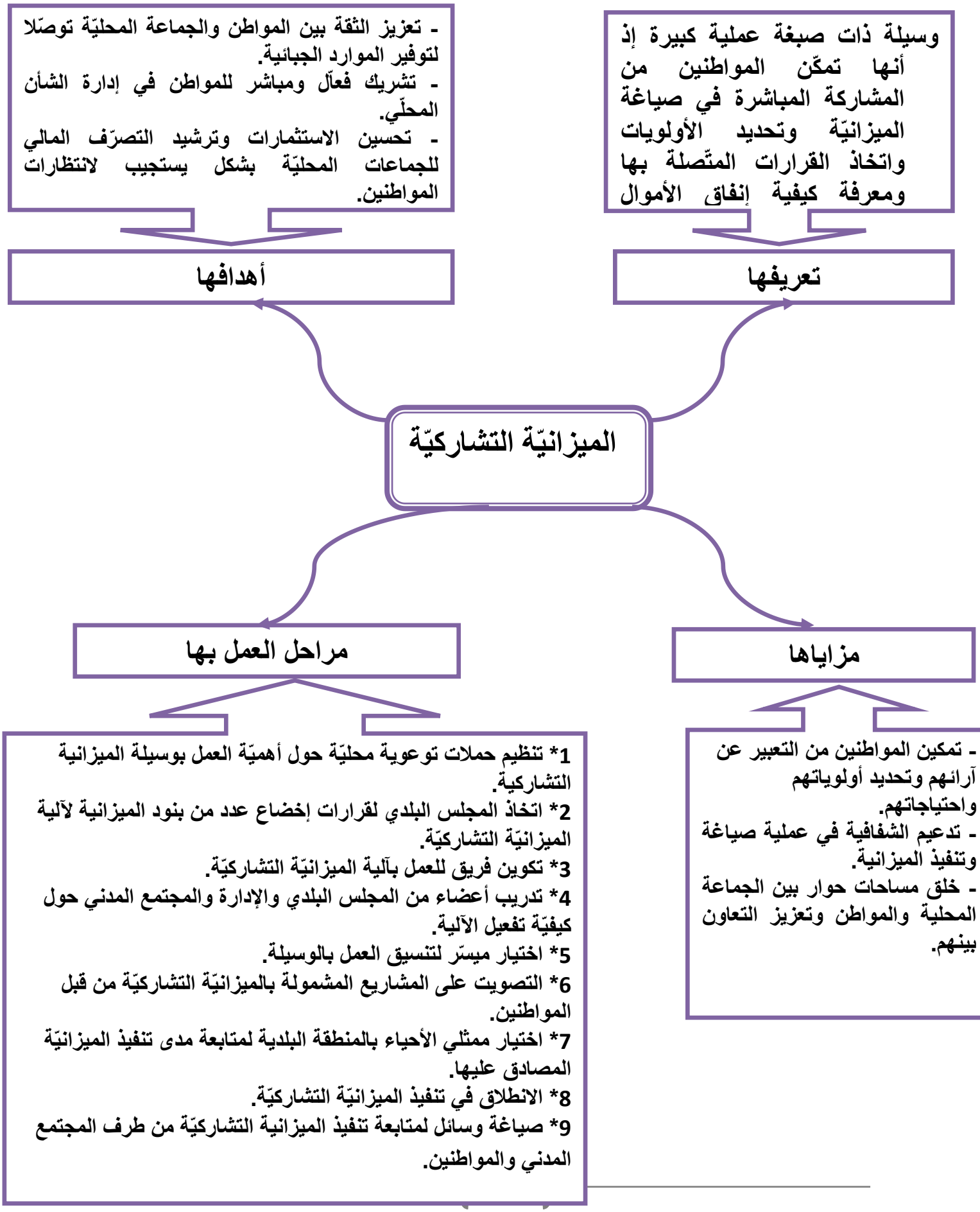

- التحديات والتوصيات:

لصياغة نظام فعال يدعم المساءلة فإنه بات من الضروري إشراك المجتمع المدني في العمل على نشر ثقافة المساءلة وحثّ المسؤولين على القبول بتفعيل آلية المساءلة كمبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة المحلية واستعدادهم الفعلي للعمل التشاركي، ويتطلب تحقيق أهداف المساءلة وإنجاحها العمل بالتوصيات التالية:

1- إطلاق مبادرة محلية تعكس الإرادة المجتمعية لتعميم العمل بآليات المساءلة يشارك فيها جميع النشطاء والمتدخلين ذوي العلاقة في المجتمع المدني والمتساكنين والمسؤولين بما يضمن تفاعل وإشراك أوسع قطاعات ممكنة لأخذ آرائهم وإدخال توصياتهم في الخطط والنشاطات بما يعزز من رغبتهم في الانخراط النشط والمشاركة في التنفيذ والمتابعة والتقييم.

2- التركيز على الفعاليات والنشاطات والإجراءات التي تعزز مبادئ المساءلة والشفافية كإجراء وقائي لضمان مستوى جودة عالية في الخدمات وحسن التصرف المالي والتسيير الإداري.

3- تبنّي إستراتيجية شاملة ودائمة على المستوى المحلي ووضع خطط تشاركية وإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة بين مختلف المتداخلين لضمان التطبيق السليم والناجع لآليات المساءلة.

4- إخضاع الخطط التشاركية للتقييم الدوري والسنوي من خلال عقد اجتماعات ولقاءات تشاورية ومراجعتها وفقا لاحتياجات التنفيذ والتطوير.

5- تطوير آليات تمكّن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات وزيادة قدراته في الرقابة على تنفيذها إضافة إلى توعية الجمهور بمفاهيم الشفافية والمساءلة وتطبيقاتها في الحياة.

الخاتمة:

عندما تصبح المساءلة المجتمعية على المستوى المحلي أحد المتطلبات الحيوية لتحسين نوعية حياة المتساكنين، بالإضافة إلى إسهامها في عملية تنمية المجتمع، وتحقيق المزيد من الرفاه للمجتمع والمواطنين؛ فإنها تعمل على تحسين نُظم إدارة الحكم المحلي، من خلال إخضاع المسؤولين أصحاب القرار للمساءلة كعنصر أساسي، وذلك لضمان الحكم الرشيد، وكذلك تحسين جودة الخدمات العامة المسداة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والحدّ من فرص انتشار الفساد، وضمان مشاركة المواطنين في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة تطبيقها، الأمر الذي سيقلّل من مستوى الإقصاء والتهميش القائم على النوع الاجتماعي بمفهومه الشامل. وتكمن أهمية المساءلة المجتمعية في منطلقات عديدة، منها: تعزيز الحوكمة، وتحسين فرص التنمية المجتمعية عبر الاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ عليها، والعمل على تكريس التشاركية في إدارة الشأن المحلي. وتصبح المسؤولية جماعية بين المسؤولين والمواطنين ومكونات المجتمع المدني فيتحمل أعباءها الجميع مثلما يجني ثمارها الجميع أيضاً، الأمر الذي يضمن مستوىً أكبر وأكثر فعالية من انخراط المواطنين في قضايا الشـأن المحلي، ما يمكّنهم من المساءلة والرقابة على الأداء العام والمتابعة والتقييم من أجل تحسين جودة الخدمات.

مصادر البحث

- عمرو لاشين، الحوكمة من منظور اقتصادي، برنامج التنمُّية الاقتصادية للأجيُّال القادمة في مصر والعالم العربي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كلية الشئون الدولية والسياسات العامة، برامج تدريب القيادات العليا.
- برنامج الحوكمة والمشاركة المدنية - هيئة كير الدولية – مصر وشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، برنامج التعلم من أجل الممارسة (L2P)، القاهرة، سبتمبر 2014، حسب الرابط التالي:
http://ansa-aw.net/Home/resources/our-knowledge-products/baseline-study
- شبكة المساءلة الاجتماعية في العالم العربي - ترسيخ ثقافة وممارسات المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي؛ في الرابط التالي:
http://ansa-aw.net/Home/resources/our-knowledge-products/baseline-study
- حسين عبد المطلب الأسرج؛ تجربة العالم العربي في تطبيق المساءلة الاجتماعية؛ مجلة العلوم الاجتماعية؛ في الرابط التالي: http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=2114
- مفهوم المساءلة الاجتماعية - منتدى المساءلة الاجتماعية - تجمع لجان المرأة الوطني الأردني:
http://social-accountability.com/jnfw/a/
- مالينا آرمن (وآخرون)؛ المساءلة الاجتماعية: مقدمة إلى الفكرة والممارسات المستحدثة، أبحاث التنمية الاجتماعية المشاركة والعمل المدني، البنك الدولي؛ رقم البحث 76 – ديسمبر 2004.
- محمد عبد الهادي، انعكاس الحوكمة على مشاركة المواطنين في المحليات، مجلة الديمقراطية، العدد 65، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2017)،
- المساءلة الاجتماعية داخل القطاع العام (أوراق عمل معهد البنك الدولي) على الرابط التالي:
https://gyobeg.files.wordpress.com/2013/08/d8a7d984d8a8d986d983-d8a7d984d8afd988d984d98a-d8a7d984d985d8b3d8a7d8a6d984d8a9-d8afd8a7d8aed984-d8a7d984d982d8b7d8a7d8b9-d8a7d984d8b9.pdf
- دليل المساءلة الاجتماعية - مؤسسة رنين اليمن 2018 – على الرابط التالي:
http://resonateyemen.org/media/266/6c70af21d2510c52ba1236c5397ab881.pdf